الأنباء
الثلاثاء 11 سبتمبر 2018

الحرف 29

waha2waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

الحكومة تعبث بقانون دعم العمالة الوطنية

الحكومة بروحها ومن كيفها وعلى مزاجها قررت ان تضرب مجتمع القطاع الخاص على رأسه بقرارات تعسفية أبسطها يخالف صحيح المنطق ويضرب الدستور في عرض الحائط، فالحكومة تقول فيما لم يقله أحد من قبلها من أباطرة البيروقراطية في العالم أجمع ان تاريخ استحقاق العلاوة الاجتماعية ودعم العمالة لموظف القطاع الخاص من تاريخ تقديمه لطلبهما من القوى العاملة، وانه لا أثر رجعيا لاستحقاقهما حتى ولو كنت تعمل قبل تقديم الطلب في الشركة لشهر ولشهرين او حتى ثلاثة، وهذا لوحده مخالف للدستور إذ انه يكسر حاجز المساواة بين الموظف الحكومي وموظف القطاع الخاص، فالموظف الحكومي يستحق علاوته المقررة قانونا من تاريخ حدوثها أيا كان نوعها، هنا كسر مجلس الوزراء في قراره المبدأ الأساسي في المساواة التي كفلها الدستور.

□ □ □

قبل أن أنتقل للخطأ الكارثي لقرارات مجلس الوزراء أتساءل: هل حقا يقبل رئيس مجلس الوزراء هذا القرار الذي قام بتوقيعه والإيعاز لمن يلزم بنشره في الجريدة الرسمية؟ والأهم هل يعي تداعياته على مجتمع موظفي القطاع الخاص من المواطنين الذي بدأت الدولة بتكوينه وتشكيله منذ العام 2001 بقانون دعم العمالة الوطنية الذي كان الهدف منه تقليص مصروفات باب الرواتب وتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص.

□ □ □

القرار يشمل على كارثة عدم استحقاق حملة المؤهل المتوسط (ثانوية ومتوسطة) لدعم العمالة إلا بحصول الموظف على دورة سنة لحملة الثانوية وسنتين لحملة المتوسطة، وهذا ضرب من ضروب الظلم الصريح، لفئة من المجتمع «ولظروف ما» لم تكمل تعليمها، إضافة لعدم العدالة أيضا.

□ □ □

ولنفرض فرضا أن هذه الفئة تم تعاملها بهذا القرار على أساس أنها «عمالة غير مدربة»، حسنا الحكومة تعترف بتصريحات مسؤوليها وأغلب دراساتها أن لدينا في البلاد مليونا و800 ألف عمالة هامشية وبدلا أن تضرب بيد من حديد لمعالجة هذا الخلل ضربت العامل الوطني غير المدرب على رأسه بقرارها ذلك وسط مجتمع عمالة وطنية لا يتجاوز عددهم كلهم في القطاع الخاص الـ 70 ألفا، تركت الكارثة وذهبت للمواطن.

□ □ □

مرة أخرى، أتساءل: هل حقا يرضى رئيس مجلس الوزراء بهذا القرار الذي يحمل توقيعه؟!

□ □ □

أعتقد أن العبث بمجتمع موظفي القطاع الخاص من المواطنين يتعرض لتفكيك متعمد من قبل الحكومة الحالية، وعندما أقول الحكومة الحالية أعني الحكومة التي بدأت منذ خمس سنوات بضرب هذا المجتمع بقرارات تؤدي إلى تفريغ القطاع الخاص من المواطنين بتعديلاتها غير المنطقية وغير العادلة على قانون دعم العمالة الوطنية الصادر في العام 2001.

□ □ □

هذه الحكومة بدأت بحملة «هده خله يتحدى» لتشجيع المواطنين على الانخراط في القطاع الخاص والآن تحمل شعارها الخاص لمحاربة موظفي القطاع الخاص تحت شعار «هده... وقطه على صخر».

□ □ □

توضيح الواضح: ما يحصل هو مخالفة صريحة لرؤية تحويل الكويت الى مركز مالي واستثماري، فالمشاريع المليارية القادمة وتطوير الجزر وغيرها التي هي جزء من تلك الرؤية لا يمكن ان تتحقق بدون العمالة الوطنية يا مجلس الوزراء؟!

هندس

@AL_Derbass
Tariq@Taqatyouth.com
م.طارق جمال الدرباس

الحكيم والبقرة ودعم العمالة!

يحكى أن بقرة أدخلت رأسها في السطل فذهب الأهالي لحكيم القرية ليجد حلا دون أن يتلف السطل، فأطرق الحكيم مليا واستشار أحد المستشارين الفلتة وجاء قراره بأن يقطعوا رأس البقرة!

فنفذ أهل القرية القرار فقطعوا رأس البقرة ولكن لم يخرج السطل من رأس المرحومة! فقال الحكيم ما باليد حيله اكسروا السطل. ففقدت القرية بقرتها وسطلها!

تذكرت هذه القصة اللطيفة وأنا أشاهد وأتابع قرار مجلس الوزراء بخصوص العاملين في القطاع الخاص الذين كانت تشجعهم لهذا التوجه بهدف التخفيف عن كاهل الدولة، وكانت تطرب مسامعنا بشعارات رنانة أطلقتها قبل فترة مثل «هده خله يتحدى»، «أنا قد التحدي»، «اللي يتحدى ما نهده».

نسمع شعارات الحكومة فتعجبنا، إلا أننا «نشوف» أفعالها ونتعجب لأنها فعلت كما فعل الحكيم ومستشاره الفلتة!

بعد تلك الشعارات والعناوين البراقة نجد حكومتنا تارة تفرض إذن العمل على المواطن الكويتي ثم تقوم بزيادة رسوم إذن العمل من دينارين حتى 50 دينارا.

وتارة أخرى تقرر دمج برنامج إعادة الهيكلة بهيئة القوى العاملة.

ومؤخرا قرار عدم صرف دعم العمالة عن مواطنين في القطاع الخاص بأثر رجعي، وهذا هو موضوع مقالي لهذا اليوم.

الحكومة تعيش في أزمة قرار، وسوء إدارة، ففي الوقت الذي تعاني فيه الأجهزة الحكومية من تكدس الموظفين والبطالة المقنعة وتضخم الباب الأول في الميزانية العامة، وتعاني أيضا من زيادة أعداد البطالة الحقيقية والتي تقدر بأكثر من 15 ألف مواطن.

كان هناك أحد أهم الحلول لهذه المعضلات، وهو توجيه الشباب للعمل بالقطاع الخاص، إلا أننا وفي نفس الوقت نجد أن قرارات الحكومة الأخيرة تعاكس اهم حلولها، فهي تسعى لتطفيش الشباب من القطاع الخاص، بدلا من أن تعاملهم كما المثل الكويتي «يا دهينه لا تنكتين».

إن كان الهدف من اتخاذ مثل هذه القرارات «الترشيد» في الميزانية، حل أزمة تضخم الميزانية، فمن غير المعقول أن يكون من جيب المواطن ومن غير الحكمة أن تحلوا أزمة وتخلقوا أزمة أخرى أكبر منها.

من المتوقع بل المؤكد بعد سلسلة قراراتكم أن يهجر الكويتيون القطاع الخاص ويعود للقطاع الحكومي فتصبح حكومتنا أمام أزمة أكبر.

وما ستوفرونه من دعم العمالة بأثر رجعي، ستدفعونه من خزينة الدولة ومن بابها الأول، برواتب حكومية متضخمة بعد سلسلة القرارات التي تؤدي إلى جباية الأموال من المواطنين في القطاع الخاص.

يا سادة، المواطن اليوم يستغرق 3 أسابيع على الأقل «وبالواسطة» حتى ينتهي من إجراءات «التسجيل بالتأمينات ـ استخراج إذن عمل ـ والتسجيل بدعم العمالة»، وخلال هذه الفترة بقراركم الأخير لن يدفع له دعم العمالة بالأثر الرجعي.

ناهيك عن المواطن الذي قد يستقيل من الوظيفة الحكومية وينتقل للعمل بالقطاع الخاص، فيجب أن تنهي الحكومة إجراءات الاستقالة والتي تستغرق أسبوعين على الأقل ثم إلغاؤه من التأمينات أسبوعا ثالثا، وتسجيله في التأمينات بالشركة الجديدة أسبوعين ومن ثم استخراج إذن العمل والتسجيل في دعم العمالة، مما يعني ان المواطن عليه أن ينسى دعم العمالة لمدة شهرين على اقل تقدير.

بمعنى أن المواطن عليه تحمل مسؤولية البيروقراطية الحكومية في إنهاء الإجراءات والتي تستغرق شهورا، حتى يحصل على دعم العمالة.

فهل هذا معقول؟ وهل هذا مقبول؟!

ندرك أهمية الترشيد من الميزانية، ولكن أن يتم توفير دعم العمالة بسبب الفشل الإداري الذي تعيشه الدولة، فهذا سيؤدي إلى هجرة عكسية من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي وهو ما يتعارض مع استراتيجية الدولة بتشجيع المواطن للعمل في القطاع الخاص.

همسة: لكل قرار نتائج وآثار.. وآثار ونتائج هذا القرار واضحة ولا بد من التراجع عنه فورا وبلا تأخير أو تأجيل.

السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

عمار يا البصرة

كتبت قبل أيام عن فقر فنزويلا في أميركا الجنوبية رغم الثروة النفطية التي في جوف أراضيها. وأشرت إلى أن الحكم الرشيد هو الثروة الحقيقية للدول لا الموارد الطبيعية فيها. فإذا كانت الدولة تملك مناجم الذهب والألماس وعقول المؤولين فيها مصنوعة من كرتون ولديهم ضمائر معطوبة فلن تستفيد الدولة الغنية من الذهب وان ثقلت موازينه، ولا الألماس وإن تبارق في العيون. فلا الفوسفات ينفع ولا النفوط ولا سائر الثروات الطبيعية. فالتفكير الفقير لا يفضي إلى ثراء أو رفاهية بعكس التفكير الثري والحكم الصالح الذي يصنع من المستحيل حقائق ثابتات وأبراج شاهقات.

□ □ □

في الأزمنة القديمة كان الكويتيون يعودون من البصرة وهم يدندنون طربا مرددين «عمار يا البصرة.. ماؤك حلو وبقلك على السيف» والبقل هو نبات «الكراث» أما السيف «بكسر السين» فهو شاطئ البحر. والعبارة تعكس الحال العامر والمزدهر في البصرة الواقعة على شط العرب، حيث الخضار والزروع والثمار الكثيرة وحيث يلتقي نهري دجلة والفرات فتتوافر المياه وتزدحم الأسواق في هذه المدينة العربية التاريخية الشهيرة. والعبارة السالفة شهادة حقيقية عن الحياة الرغيدة في البصرة.

□ □ □

أعود إلى غياب الحكم الصالح الذي يؤدي إلى فقر البلد الغني ونرصد حال مدينة البصرة هذه الأيام حيث البؤس يدق أبواب البيوت، والحزن يجول في الطرقات، والمياه إما شحيحة يتسابق الناس للحصول على بعض قطراتها. أو مياه ملوثة مهلكة يتراكض الناس هربا منها كي لا تصيبهم الأمراض. وأهل البصرة وكأن على رؤوسهم الطير يتساءلون كيف بلغت بهم الأحوال المتدهورة وهم الذين يعيشون فوق بحيرة نفط وتعبر أراضيهم الخصبة مياه الأنهار لتصب في بحر الخليج العربي. فأمسوا شهودا على دمار البصرة بعد عمارها.

إطلالة

khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

يا سمو الرئيس... حاسبوا كل مسؤول مقصر في واجباته

حذرت وزارة التربية قبل الاعلان عن جاهزيتها لاستقبال العام الدراسي، التأكد من مدى الاستعدادات قبل اطلاق التصاريح الاعلامية التي جاءت عكسية بعد أول يوم دراسي على اركان الوزارة.

مقالتي السابقة كانت تحمل عنوان «جاهزية التربية تكشفها الايام المقبلة»، وبالفعل انكشف المستور في أول يوم عمل وسقطت الوزارة في اختبار الجاهزية.

نصحت في اسطر المقالة وزير التربية د.حامد العازمي بالنزول الى أرض الميدان والتأكد بنفسه من مدى جاهزية المدارس من حيث التكييف وبرادات المياه، إضافة الى توافر الكتب المدرسية بمختلف مراحلها قبل بداية العام الدراسي الجديد.

المفاجأة كانت مدوية على المسؤولين في الوزارة الذين صدموا من كم الشكاوى وعدد من القياديين بالوزارة، وشدد من خلاله على معالجة أي قصور تواجهه المدارس بأسرع وقت ممكن ومحاسبة المقصرين والحرص على سلامة الطلبة الذين هم أمانة في عنق الجميع وتهيئة الجو الدراسي لهم.

وزير التربية عقب الاجتماع وبعد ثبوت عدم الجاهزية اصدر قرارا شجاعا من باب تحمل المسؤولية يقضي بإحالة بعض القيادات ومديري المناطق التعليمية الى التحقيق بسبب أزمة التكيف تنفيذا لتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء.

أتمنى من وزير التربية التأكد كذلك من توافر الكتب الدراسية بمختلف مراحلها في جميع مدارس الكويت ومحاسبة المتقاعسين لان هناك معلومات تؤكد ان هناك نقصا، وأزمة جديدة تلوح في الافق تحققوا من ذلك قبل فوات الأوان ومنا الى المسؤولين.

حذرت وزارة التربية قبل الاعلان عن جاهزيتها لاستقبال العام الدراسي، التأكد من مدى الاستعدادات قبل اطلاق التصاريح الاعلامية التي جاءت عكسية بعد أول يوم دراسي على اركان الوزارة.

مقالتي السابقة كانت تحمل عنوان «جاهزية التربية تكشفها الايام المقبلة»، وبالفعل انكشف المستور في أول يوم عمل وسقطت الوزارة في اختبار الجاهزية.

نصحت في اسطر المقالة وزير التربية د.حامد العازمي بالنزول الى أرض الميدان والتأكد بنفسه من مدى جاهزية المدارس من حيث التكييف وبرادات المياه، إضافة الى توافر الكتب المدرسية بمختلف مراحلها قبل بداية العام الدراسي الجديد.

المفاجأة كانت مدوية على المسؤولين في الوزارة الذين صدموا من كم الشكاوى بعدم جاهزية المدارس وخصوصا فيما يتعلق بتعطل التكييف وبرادات المياة التي بحاجة الى صيانة سريعة.

الوزارة وقعت في موقف لا تحسد عليه بعد تداول مواقع التواصل الاعطال والمشاكل التي صادفت الطلبة في أول يوم دراسي وأصدرت قرارا فوريا بتعليق الدراسة لمدة 3 أيام في بعض المدارس واستئنافها بداية الاسبوع المقبل لحل المشاكل الفنية الموجودة وصيانتها بشكل جذري.

طالبت في نفس المقالة وزير التربية وقبل بداية الدراسة بمحاسبة القياديين ومديري المناطق الذين أكدوا على جاهزية تلك المدارس في حال ثبوت عكس ذلك.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من باب تحمل المسؤولية بعد أزمة التكييف وتعطيل الدراسة عقد اجتماعا موسعا مع وزير التربية وعدد من القياديين بالوزارة، وشدد من خلاله على معالجة أي قصور تواجهه المدارس بأسرع وقت ممكن ومحاسبة المقصرين والحرص على سلامة الطلبة الذين هم أمانة في عنق الجميع وتهيئة الجو الدراسي لهم.

وزير التربية عقب الاجتماع وبعد ثبوت عدم الجاهزية اصدر قرارا شجاعا من باب تحمل المسؤولية يقضي بإحالة بعض القيادات ومديري المناطق التعليمية الى التحقيق بسبب أزمة التكيف تنفيذا لتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء.

أتمنى من وزير التربية التأكد كذلك من توافر الكتب الدراسية بمختلف مراحلها في جميع مدارس الكويت ومحاسبة المتقاعسين لان هناك معلومات تؤكد ان هناك نقصا، وأزمة جديدة تلوح في الافق تحققوا من ذلك قبل فوات الأوان ومنا الى المسؤولين.

في سياق الحياة

فاطمة المزيعل

منابع مختلفة

يقول أحد علماء النفس والاجتماع، من لم يتعلم أن الاعتراف بالذنب فضيلة، لم يتعلم أن يكون رأسه في السماء، فهو تعلم فقط أن يكون خشمه في السماء، ومن كان خشمه في السماء، لا يعترف أبدا بذنبه.

وفعلا، هو لم ولن يعترف بذنبه، ذلك الشخص الذي اعتاد أن يكون خشمه مرفوعا إلى السماء دائما، فتناسى بأن الاعتذار عن أي ذنب هو قيمة جليلة من قيم الدين والأدب والأخلاق، وله منابع يجهلها الكثير، عديدة ومختلفة، لا تتوافر عادة إلا في الشخصية الناضجة، العاقلة، المتزنة، التي تمتلك قوة نفسية هائلة، كبحت جماح نفسها، فسلس لها قيادتها، وتغيب في المقابل غيابا كليا، من الشخصية اللئيمة، الوقحة، الجاحدة، المتهورة.

لذلك، قلما نجد إنسانا يواجه الآخرين بخطئه تجاههم ويعترف به، وان اقترف الكثير من الأخطاء في حقهم، سواء كان هذا الخطأ من خلال كلمات تلفظ بها، أو تصرفات متسلطة فعلها، أو حتى بنبرة صوت حادة قاسية كشفت النقاب عن مكنونها.

فصار الأغلب للأسف يفتقر إليه، لا يجيده ولا حتى يتقنه، خصوصا في هذا الزمن الذي تعالت به الأصوات، وكثرت فيه الخلافات والمشكلات، والتي عادة ما تمر علينا بشكل عابر، لكن سرعان ما تتحول تحولا جذريا، لترسم لنا ملامح معينة، لابد من استيعابها.

فهو سلوك راق جدا وإيجابي، ويعتبر علامة من علامات الشجاعة والثقة بالنفس.

ولا يعتبر نقيصة أو عيبا كي يستحي البعض منه ويستثقله، أو يظن بأنه جرم في حقه، أو تذليل واستخفاف لكبريائه وشخصه، إلى ان خيل له بأن الاعتذار حكر فقط على الشخص (المخذول، المجروح)، لذا وإن طال الأمد تجد أولئك البعض يكابرون وينتظرون أن تكون المبادرة والاعتذار وطلب المسامحة منه وليس منهم، وإن لم يكن مخطئا.

وتلك المكابرة وحدها من تعكر صفو اغلب علاقاتنا بظنون هوجاء، وهذا هو ما يفتح للشيطان بابا ليسعى في تحقيق مآربه.

فيكفي بالاعتذار أن نصحي غفوة أفكارنا، ونوقظ ضمائرنا، لنهدئ الأرواح المتألة، ونزيل الغضب العارم في الأنفس الحزينة، ونجبر الخواطر المكسورة الدفينة قبل ان تصبح صعبة الاندمال.

وليس بعيب عندما تقول، آسف لأنني جرحتك أو خذلتك، آسف لأنني أسأت الظن بك، آسف لأنني أخطأت كثيرا في حقك، آسف لأنني بمعاملة سيئة عاملتك، آسف على تلك المفردات المنكودة التي ألقيتها على مسامعك، لكن العيب الحقيقي هو مراوغتك وتبريراتك المبهمة على أخطائك.

ولسوء الحظ لا يعد هذا أمرا مثمرا على الإطلاق، كما أنه يمنعنا من تكوين علاقات جديدة، ويعوقنا عن محاولة تطوير أنفسنا.

مقام ومقال

hai200@hotmail.com
هادي بن عايض

حكومة «قطية يا نشامى»

غريب أمر حكومتنا، والأمر الأكثر غرابة والمخجل وجود البعض ممن يبحثون لها عن الاعذار وتبرير القصور والاخفاقات بطريقة عجيبة لدرجة ان الحكومة نفسها تصاب بالذهول ولا تستطيع الوصول الى هذا المستوى من التفكير للخروج من أي مأزق تجد نفسها فيه وهو ما قد يدفعها الى التفكير بتوظيف البعض بمسمى «مبررجي» ويتدرج الى «مبررجي اول» ثم «اختصاصي تبرير» الى ان يصل الى «كبير مبررجية». آخر إخفاقات الحكومة مشكلة التكييف في المدارس والتي كان لدى وزارة التربية الوقت الكافي خلال العطلة لمعالجتها وتجربة كل مرافق المدارس قبل الدراسة بوقت كاف.

أحد المبررجية ناقشته في الموضوع قال ان المشكلة مشكلة عقود والوزارة ليس لها ذنب والحكومة ما قصرت «بس انتو ضد الحكومة على طول». تجاهل صاحبنا ان مسئولية الحكومة الاشراف على تنفيذ العقود ومحاسبة الشركات المخالفة لبنود التعاقد.

وحتى لا يقال اننا نبحث عن أخطاء الحكومة فقط وننتقد دون ان نقدم الحلول.

اقترح على الحكومة اعتماد بند جديد في ميزانية كل وزارة تحت مسمى «قطية يا نشامى». تقوم فكرة البند على ان أي وزارة تواجه مشكلة تعلن فتح هذا البند، فوزارة الصحة عندما تحتاج اسرة للمرضى فقط تعلن «قطية يا نشامى» والشعب الكويتي ما يقصر.

ووزارة التربية قبل كل فصل دراسي تعلن «قطية يا نشامى» والجميل في فكرة هذا البند ان الموطن يستطيع المشاركة نقدا او من خلال التبرعات العينية «مكيف، برادة» كل ولي امر وقدرته.

او على سبيل المثال «كل سكان قطعة يجهزون مدرستهم ويحطون المفتاح في مكان سري عند الباب الخارجي لموظفي الوزارة». لا يعقل ما يحدث في مدارسنا في الوقت الذي يفتتح مدارس جديدة في دول عدة بتبرعات كويتية وهذا لا يعني رفض هذه التبرعات بل بالعكس هذه من الاعمال التي يجب دعمها والاستمرار فيها فليس هناك أجمل من ان تكون بلدك سببا في معالجة المريض أينما كان ومحاربة الجهل في بقاع الأرض.

هذه هي الكويت بلد السلام والمحبة والعطاء «البلد الوحيد في العالم الذي تنتشر فيه الجمعيات الخيرية بين البيوت في السكن الخاص ومع كل كارثة او صوت محتاج في العالم يتسابق اهل الكويت للتبرع». بلد التسامي على الجروح... هذا ودمتم.

آن الأوان

د.عصام عبداللطيف الفليج

أحداث 11 سبتمبر تعيد أجواء المؤامرة مجددا

اعترض صديقي البروفيسور بومشعل العائد من أميركا على اعتبار أحداث 11 سبتمبر 2001م «مؤامرة»، واصفا ذلك بتفكير العرب الدائم منذ ثورات الخمسينيات، ولن يتطور حالهم ما دام هذا تفكيرهم. ولا يلام في ذلك، فقد عاش فترة طويلة من عمره أسيرا للإعلام الأميركي بشكل عام، وبالأخص في سرد تفاصيل هذه الحادثة، أو باتهام العرب بأنهم أسرى ثقافة المؤامرة.

ورفض فكرة المؤامرة ليست جديدة على مجتمعاتنا الشرقية، وذلك لمن يريد التعامل وفق سياسة (1+1=2)، وضرورة موافقة التفسير للمنطق العقلي الذي يتصوره هو فقط، فقد رأينا سياسيين وديبلوماسيين ومفكرين ومثقفين رفضوا فكرة مؤامرة الاحتلال العراقي للكويت، ومن قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية، وإسقاط الشاه، والانقلاب على مصدق بعد تأميم النفط، والانقلاب على الملكية في مصر والعراق، وغير ذلك كثير.

ذكرت لصاحبي بومشعل عددا من التحليلات المنشورة عالميا، من مفكرين غربيين (لأنه يثق بهم أكثر) التي تؤكد افتعال الحدث، بدءا من أسلوب اختطاف الطائرات الساذج، وانقطاع اتصالها عن الأرض، وتأخر خروج الطائرات الحربية لمواجهتها، ثم تغيير مسارها لمكان آخر، إضافة لصعوبة سيطرة الطيار لتوجيه الطائرة بهذا الاتجاه وبهذه الطريقة وبهذه المساحة (وهذا كلام طيارين محترفين)!

تلا ذلك أسلوب سقوط البرجين بشكل عمودي، بنفس طريقة هدم العمارات بالمتفجرات. ثم الإعلان السريع من الرئيس الأميركي جورج بوش الابن وإعلانه أنها «حرب صليبية»، قبل أي تحقيق أو تبني أي جهة للحدث، ورفع كشوف أسماء من كانوا في الطائرات من المطارات، واتهام أسماء محددة بالحدث، وتضارب أسماء بعض المتهمين الذين أعلن آباؤهم أنهم موجودون في بلادهم (السعودية ومصر)!

وقبل ذلك كله شراء البرجين ـ قبل الحدث بأيام ـ بسعر مخفض لضرورة تغيير الاسبست السام في كل المبنى، ثم التأمين العالي للمبنيين، فكان الهدم بهذه الطريقة السياسية أسرع وأرخص، مع تعويض أفلس شركة التأمين، فضربوا عدة عصافير بحجر واحد، وهذه لا يتقنها إلا «اليهود».

ثم تغيب 4000 موظف «يهودي» من المبنى يوم الحدث، (كما تغيب جميع الموظفين الأميركان في الكويت عند تفجير القنصلية الأميركية في الثمانينيات)، والتصوير الاحترافي للحدث من عدة زوايا، ورقص شباب يهود وهم يصورون الحدث فرحا به، والإفراج عنهم مباشرة بعد القبض عليهم، وسفرهم من أميركا!

وبعد فترة صرح وزير خارجية بريطانيا الأسبق روبن كوك (وأحد معارضي الحرب على العراق): لا يوجد شيء اسمه «القاعدة»، وهي دعاية وراءها أميركا، وغيرها عشرات التصريحات المشابهة لذلك.

التفتُّ بعدها إلى صديقي بومشعل وسألته: ما رأيك الآن؟ فقال ضاحكا: وهل تركت لي رأياً؟!

أذكر ذلك ونحن نعيش اليوم ذكرى أحداث 11 سبتمبر، لتعيد لنا أجواء المؤامرة مجددا، في فلسطين وليبيا ومصر والشام والعراق وتونس وإيران واليمن والجزائر والسودان وموريتانيا وماينمار ومسلمي الروهينغا والصومال وباكستان والأكراد.. وغيرها من بلاد المسلمين ولا سواهم، وسط استسلام غريب للإعلام السلبي، وهبوط في الإعلام العربي، فهل بعد ذلك من يحك رأسه ليعي ما يسمع ويرى؟!!

ووسط كل هذه الزوابع في منطقة تغلي هنا وهناك، يبرز قائد العمل الإنساني ورائد الحكمة الديبلوماسية سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح في مبادراته الإنسانية الدولية لإغاثة الملهوف، ومساعدة المنكوب، وبناء الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة، دونما نظر إلى مصلحة سوى خدمة الإنسانية. ودعنا نسميها مواجهة إنسانية لمؤامرات لا إنسانية، فله كل الشكر والتقدير على هذه الجهود العالمية.